

النص الفكاهي في درس النحو (*)

محمد صالح بن عمر

أبو أوس إبراهيم الشمسان

استاذ مشارك في قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة الملك سعود - الرياض

ابن عمر، محمد صالح / النص الفكاهي في درس النحو - تونس : الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ١٩٩٥ م.

تعليم اللغة ونحوها هم من الهموم التي تشغل المهتمين باللغة لما يرونه من ضعف في الأداء اللغوي ونقص في مهاراته، ولا تزال المحاولات مستمرة في سبيل تذليل العقبات وتيسير الطلب على الرغم من أن تلك الجهود قد تخلط بين تعليم اللغة وتعليم نحو اللغة فلا اللغة تتعلم ولا النحو يفقه .
ومؤلف هذا الكتاب من المهتمين اهتماماً مباشراً بأمر اللغة فهو أستاذ محاضر في معهد بورقيبة للغات الحية التابع لجامعة تونس .

أما عنوان الكتاب فهو (النص الفكاهي في درس النحو) وهو عنوان قد يوحي للوهلة الأولى أنه دراسة علمية للنصوص الفكاهية المستخدمة في تعليم النحو، وليس الأمر كذلك ؛ بل هو كتاب نحوي يتخذ من النص الفكاهي منطلقاً للدرس، وليس هذا الكتاب معنياً بدرس الظواهر النحوية بعامة ولا بدرسها على الترتيب المألوف في الكتب النحوية المتأخرة أو الكتب المدرسية ؛ بل هو كتاب معني بدرس بعض الظواهر اللغوية التي لها صفة التلازم تلازماً جعلها عند بعض الدارسين مركبات، ومن أجل ذلك جعل المؤلف لكتابه عنواناً فرعياً هو (نحو المركبات) كما يظهر على الغلاف الخارجي للكتاب و (المركبات النحوية) كما يظهر على الغلاف الداخلي للكتاب، ولست أدري ما السر في هذا الاختلاف وليس الاختلاف بشكلي كما قد يتوهم بعض الناس .

يتألف الكتاب من تقديم، ثم حديث عن كيفية نشأة المدرسة التونسية، ثم تتوالى موضوعات الكتاب .
أظهرت المقدمة أن الكتاب موجه إلى طلبة أستاذية اللغة العربية الذين لهم معرفة سابقة بالنحو العربي . وأن هدفه الأساسي الانتقال بالطالب إلى مرحلة متقدمة من معرفة حالات استعمال المركبات، ومعرفة مكوناتها، وعلاقاتها .
وإلى جانب ذلك أهداف أخرى منها :

١ - ربط الطالب بالتراث بالإحالة في درس المسائل

والكتاب قد طبع بألة طابعة متواضعة فأثر هذا على مظهر الكتاب على الرغم من مهارة الطابع واجتهاده، والناشر هو الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، التي يحمد لها التصدي لنشر الكتب المتخصصة التي توجه لفئات خاصة . وهذه هي الطبعة الأولى للكتاب صدرت في مارس ١٩٩٥ م . وبلغ ما طبع من النسخ ٣٠٠ نسخة، وهذا مؤشر إلى مدى الزهد بهذا اللون من الكتب، ويعكس حقيقة الازورار عن كتب علوم العربية .

الاستقرار والثبات فهي موضع نظر وفائدتها في مجال
الدرس النحوي واللغوي لما يتحقق منها بعد .

أما محتويات الكتاب فهي كما سأنقلها لك
بتسلسلها لا تفصح عن غرض واضح من هذا التتابع
فالتراكيب تبدأ بالتركيب الشرطي على الرغم من كونه
متعلقاً بالجملة المركبة التي يتأخر درسها عن الجملة
البسيطة، ونجده آخر المركب بالجر عن المركب الإضافي
على ما بينهما من علاقة واضحة. وفصل المركب العطف
عن المركبات النعتية والبدلية والتأكيديّة . ثم نجده بدون
سبب يجمع في حيز واحد مجموعة من المركبات .

وهذه محتويات الكتاب وأمام كل موضوع رقم
الصفحة :

تقديم ٥

كيف نشأت المدرسة النحوية التونسية ، ص ٨

الجملة والمركب الإسنادي ، ص ١٠

مواقع الجملة من السياق الكلامي ، ص ٥٢

تركيب الشرط ، ص ٦٤

المركب الإضافي ، ص ٨٥

المركب النعتي ، ص ٩٧

المركب البدلي ، ص ١٠٦

المركب التوكيدي ، ص ١١٣

المركب شبه الإسنادي ، ص ١٢٢

المركب الموصولي ، ص ١٣٥

المركب بالجر ، ص ١٤٦

المركب العطف ، ص ١٥٧

المركب الاستثنائي ، ص ١٦٥

المركب التمييزي - المركب الحالي - المركب بواو

الحال - المركب بواو المعية - المركب بفاء السببية

- المركب بـ (أو) الظرفية - المركب بحرف التفصيل إما

المركب الفعلي ، ص ١٧٨ .

المصادر والمراجع ، ص ١٩٨ .

على مواطنها في الكتب التراثية .

٢ - استكمال عمل الأستاذ الذي لا يكفيه الوقت
للتفصيل والتحليل .

٣ - الإسهام في بلورة (النحو التونسي) بنقد أهم مفاهيمه .

٤ - عرض طريقة جديدة في تعليم النحو بالانطلاق من
نص فكاكي مضحك لإثارة اهتمام الطلبة
واستدراجهم إلى الإقبال على الدرس بانسراح ، ودرء
ما يعترى نفوس البعض منهم من ملل وضجر نتيجة لما
تسم به المواد اللغوية ، عامة ، من ثقل وجفاف .

ويؤيد المؤلف أهمية هذه الطريقة بما يصفه من
نتائجها قال : «وقد جربنا هذه الطريقة طيلة ثلاث
سنوات متتالية بمعهد بورقية . . . فثبتت نجاحها . . . إذ
ازداد إقبال الطلبة . . . وتضاعف عدد التاجحين» .

ويتحدث في المقدمة عن استعمال الكتاب في الفصل :

١ - يعد الطلبة الدرس النظري خارج الفصل .

٢ - يبدأ الأستاذ بتعريف المركب المراد تدريسه .

٣ - يشترك الأستاذ وطلبة في ممارسة مناسط النص
الأول : يتوقف عند الحالات الإشكالية ، يجيب عن
الأسئلة ، يوضح ويشرح ويعطي أمثلة ومعلومات .

٤ - يختم الدرس بملخص لأهم القضايا ، يكلفهم بمناسط
النص الثاني ، تعيين الدرس الموالي ليستعد الطلبة له .

وأما كيف نشأت المدرسة النحوية التونسية (ص ٨) فهو
حديث عن بداية هذه المدرسة على يد عبد القادر المهيري
وزملائه ومتابعة صلاح الدين شريف ومحمد الشاوش
لدرس المركبات ويعود المؤلف مرة أخرى للحديث عن هذه
المدرسة عند درس الجملة إذ يدرس في (ص ٢٩) الجملة في
المدرسة التونسية ، ثم في (ص ٤٠) المدرسة وآفاق
المستقبل . ولعل الإنسان يحس بشيء من المبالغة في إعطاء
جهود هؤلاء الأساتذة صفة الاستقلال حتى يعد مدرسة فما
فعلوه لا يعدو أن يكون إعادة للنظر إلى بعض الظواهر في
إطار النحو العربي ، ولما تصل جهودهم إلى درجة من

الملاحظات على الكتاب:

١- النصوص:

أ - لا يتصف مضمون هذه النصوص المختارة بالفكاهة بل يتصف بالغرابة التي قد تنفر منها النفوس ذوات الحس المرهف ؛ فالنص الأول (الحية لا تلد إلا حية) ينقل مشاقمة ومسبباً يقع بين أب وابنه، ولئن كان فيه فكاهة عند أحد؛ فإنه سيبعث الضيق عند آخر، ومضمون النص الثاني (الملسن) ص ٤٨ يتحدث عن شخص له لسان خرافي طويل يلحق به كل شيء وهو أمر باعث على الشعور بالغشيان، وأما (أبو جراب الزعاق) فهو عن رجل له صوت مفزع، وليس في النص ما يدل على الفكاهة، ويحدث نص آخر عن رجل وامرأة جمعت بينهما الدمامة ولا نجد في النص فكاهة، ويحكي نص (العملس الوأواء) عن رجل جاوز الأربعين وهو دائم البكاء والصراخ كالأطفال، وليس في النص طرفة. ويحكي النص (طيفورة بنت العطرود) عن بنت لها أضرار حداد قطعت يدي إمامها وقدم أبيها، ويحكي (مرعزي وأبو حلزون البزاق) عن رجل له قدرة خرافية على البزاق وحسبك بهذا الحديث باعثاً على الغشيان، ويحكي النص (المذنب) عن ولد له ذنب خرافي بلغ من طوله أن يجره فيدمى ويتجمع عليه الذباب والنص حافل بالصور الممزقة، ويحدث النص (جحفلة وملطاط) عن زواج رجل بجنية ولكن النص ليس فيه من الفكاهة شيء، وفي حكاية (طسة وقربوس) حديث عن رجل ضخم الرأس دقيق الرقبة قصيرها وهو تصوير لمخلوقات لا يبعث على الطرفة أو الفكاهة، ويحكي النص (قرود بني عقيل) عن شخص يمشي لطول يديه مشية ذوات الأربع، ويحكي النص (حكاية أبي البرذعة وأم الدفتين) عن ناقة خرافية تلد بيضاً يخرج منها تماسيح سود وبيض تتكلم والتصوير في مجمله ليس فيه على غرابته الفكاهة وبالجملة النصوص فيها إغراب لكنه بعيد عن الفكاهة التي تشرح لها الصدور وتأنس بها النفس وتبعث على النشاط .

ب - لا نجد استفادة من هذه النصوص في الجانب النظري الذي يلي هذه النصوص إذ نواجه بأمثلة مختلفة وشواهد نحوية على نحو ما نصادف في أي كتاب نحوي آخر . وكأن هذا الجزء النظري ملصق إلصاقاً . ولئن كان مما يشفع لهذا الإجراء أن الكتاب أعد ليبدأ الدارس بالجزء النظري ثم يطبق على النص داخل الفصل ؛ فإن هذا غير ملائم لمن يريد الاستفادة من الكتاب على نحو مباشر .

ج - أن الدعوى التي قام عليها الكتاب وهي الانطلاق من نص فكاهي ينقضها هذا الجانب النظري المنفصل عن النص وهو جزء لا فكاهة فيه ؛ فإن بدأ الدارس به فاته غرض الكتاب وإن أخره صار كالذي يقرأ كتاباً مختلفاً إذ لا صلة له بما قبله .

د - يعيب هذه النصوص المختارة للتطبيق أنها تمثل اللغة في مجال إيصالي واحد وهو الفكاهة، وهذا قد يوهم الدارس بضيق أفق العربية في التعبير عن جميع مناحي التفكير الإنساني ؛ فينبغي للنصوص التي تدرس أن تكون معبرة عن موضوعات مختلفة اجتماعية واقتصادية وسياسية وعلمية وفلسفية وأدبية .

هـ - لم تسلّم النصوص من التصرف الذي يظهر فيه افتعال الشواهد للظواهر المدروسة ؛ بل قد يؤدي الأمر إلى أخطاء تركيبية كأن يجعل الاستفهام شرطاً . كما في هذا النص : ص ٦٤ ص ١٣ .

«فخاطب نفسه متسائلاً أي حيلة يجب أن أحتال أحتل وأي عمل علي أن أعمله أعمل ليشفى ولدي» .

وليس هذا من قبيل الاستفهام المجاب بفعل مجزوم لأن ذلك يقع فيه الجواب مختلفاً عن السؤال، ويكون السؤال طلبياً لا يراد منه الاستعلام مثل : أين بيتك أزرك . فالمعنى أخبرني بمكان بيتك أزرك، أي إن تخبرني بمكان بيتك أزرك . وقوله متسائلاً ترجح كون الجملة بعدها جملة استفهامية لا شرطية .

٢ - الجوانب النظرية :

١ - ص ٣٣ س ٢٣ : ذكر هنا نوعي الجملة المختزلة فجعلهما : المؤولة تأويل حذف ، وهي ما حذف من عناصره ما يمكن أن يؤتى به ، ومؤولة تأويل تقدير وهو ما لا يمكن أن يؤتى به . وهذا ما يطلق عليه النحويون الحذف الجائز والحذف الواجب أو ما يطلق عليه ابن عصفور الحذف اختصاراً والحذف اقتصاراً ، وأرى أن المصطلحات النحوية واضحة وأدل على المراد .

٢ - ص ٣٤ س ٢٧ : قوله عن المصدر المنصوب مثل : «حمداً وشكراً» : «والواضح أن الذي ألجأهم إلى هذا التقدير إنما هو حرصهم على تعليل نصب المصدر والحال أن "شكراً" - مثلاً - ليس فيه أي معنى من معاني التأكيد ؛ بل إن معناه ، بكل بساطة ، هو أشكرك أي إنه مصدر يقوم مقام الفعل» .

وفي الإجابة عن هذا نقل نص ما جاء في شرح ابن عقيل للألفية وهو أحد مصادر هذا الكتاب ، قال ابن عقيل : «المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله ؛ لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته ، والحذف مناف لذلك» . (شرح ابن عقيل ، عناية النجار ، ١/ ٣٩١) .

وقال أيضاً : «وقول ابن المصنف : إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سهو منه ؛ لأن قولك : ضرباً زيداً - مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوباً . كما سيأتي - ليس بصحيح ، وما استدلل به على دعواه ؛ من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي - ليس منه ، وذلك لأن ضرباً زيداً - ليس من التأكيد في شيء ؛ بل هو أمر خال من التأكيد ، بمثابة : اضرب زيداً ، لأنه واقع موقعه ؛ فكما أن : اضرب زيداً لا تأكيد فيه - كذلك : ضرباً زيداً . وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها - ليست من باب التأكيد في شيء ، لأن المصدر فيها نائب متاب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد» .

ومما يدل أيضاً على أن ضرباً زيداً ونحوه - ليس من المصدر المؤكد لعامله - أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل ؛ واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أو لا ؟ والصحيح أنه يعمل ؛ فزيداً في قولك : ضرباً زيداً - منصوب بضرباً على الأصح (شرح ابن عقيل ، عناية النجار ، ١/ ٣٩١) .

٣ - ص ٣٨ ، س ١ : قال : «ولعل الذي يستثقله المحلل في هذا الإعراب هو الوظيفة التي أسندت إلى المركب بحرف الشرط لأن (إفادة الشرط) ليست وظيفة إعرابية بل وظيفة براقماتية (أو تداولية) ولو كانت وظيفة إعرابية لما أعرب المركب باسم الشرط مبتدأ أو مفعولاً فيه ولحددت وظيفته أيضاً في إفادة الشرط» .

ومن العجيب أن يكون ذلك أمراً مشكلاً ، فلو أنه استوحى من النحو العربي طريقته التي تذهب إلى أن الحروف لا تعرب لكان من السهل عليه القول إن هذا المركب بلا إعراب أو وظيفته الإعرابية صفر ، وهذا لا يخل بالوظيفة التداولية .

٤ - ص ٣٨ ، س ٦ : وقال عن التركيب السابق (المركب بحرف الشرط) : «ومع تسليمنا بصعوبة ضبط وظيفة لهذا المركب فإننا نقترح مواصلة البحث في إمكان إلحاقه ببعض الوظائف الإعرابية المتداولة كالمفعول فيه ، وذلك لأن (إن + جملة الشرط) يمكن تأويلها : "في حالة" . فإذا قلت مثلاً "إن تجتهد تنجح" جاز التقدير : "في حالة اجتهدك تنجح" ويكون إعراب "إن تجتهد" مفعولاً فيه للمكان والزمان معاً على غرار "مع" عند سيبويه» .

وهذا التأويل الذي يذهب إليه غير مسلم لأنه معكوس ، ذلك أننا لا يمكن أن نفهم الشرط من قوله «في حالة اجتهدك» إلا لأننا نؤوله بقولنا : إن تجتهد ، ولا ينعكس الأمر فليس قولنا «في حالة اجتهدك» يلزم منها الشرط ، إذ قد تفيد الإخبار الجازم ، ولا بد لتدل على الشرط من تنعيم يشعر بذلك وتضمن حرف الشرط ؛ على بعد في ذلك .

ومن الخلل في هذا التقدير أن ما يقدر بقولنا في حال كذا هو الحال وليس المفعول فيه، إذ المفعول فيه ما تضمن الحرف (في) وحده بدون (حال)، إذ يمكن تحويل الجملة: في حالة اجتهدك تنجح إلى مجتهداً تنجح . والذي أدخل اللبس عليه هو أن الحال قيد كما أن الشرط قيد .

وهذا التقدير محل بالمعنى الذي يساق له التركيب
ويستخدم، فالإعراب فرع على المعنى ولا يكون
صحيحاً إن ذهب بالمعنى، وهذا أمر دقيق أبدع النحويين
في ملاحظته واعتباره وقامت عليه وجوه من تعدد
الأعراب، ولك في صنيع الزمخشري في الكشف خير
مثل لذلك. ولو تابعتنا المؤلف في زعمه أن ذلك يصلح
على تقديره مفعولاً فيه لصارت العبارة: في وقت
اجتهادك تنجح. وليس في هذا اشتراط إذ المفهوم أن
النجاح يحدث في وقت الاجتهاد لا أنه نتيجة له لاحقة
به ومسببة عنه، ومثل هذا يقال عن تقدير الحال.

٥ - ص ٣٨، س ١٢ : يعرض في هذا السطر التقسيم الرابع للجملة وهو : جملة بسيطة / جملة مركبة . ويعرف البسيطة بأنها المشتمة على نواة إسنادية واحدة، وأن المركبة ما اشتمل على أكثر من نواة إسنادية، ومثل للجملة البسيطة بالجملتين : محمد مريض جاء على السوق

ومثل للمركبة بالجملتين:

أن تصوموا خير لكم

یجنتہ صالح ینجح .

ونحن نخالقه في مسألة البساطة والتركيب إذ نرى الاعتماد على مسألة الإسناد، فالجملة البسيطة هي المؤلفة من عنصرين من عناصر الإسناد كما مثل للجملة البسيطة، أي الجملة المؤلفة من مبتدأ وخبر والجملة المؤلفة من فعل وفاعل . وأما المركبة فهي المؤلفة من جملتين بسيطتين مثل الجملة الشرطية . أما الجملتان

الثان مثل بهما للجملة المركبة فهما عندنا من الجمل
البسيطة ؛ لأن التأويل يدل على ذلك :

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ----، وَصِيَامُكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ
وَلَسْنَا نَرَىٰ فَهْرًا بَيْنَ: (جاء علي من السوق)
(يَجْتَهِدُ صَالِحٌ لِيَنْجَحَ)، فَهُمَا مَوْضِعَانِ مِنْ: فَعْلٍ + فَاعِلٍ
+ حَرْفِ جَرٍّ + مَجْرُورٍ (السوق، أَنْ يَنْجَحَ = لِلنَّجَاحِ).

٦- ص ٥٣، س ١٧ قوله: «أما الجملة الابتدائية أو المستأنفة (والأصطلاحان عندهم مترادفان) فهي نوعان».

وليس هذا القول على إطلاقه إذ ابن هشام هو الذي ذهب إلى ترادفهما، أما غيره فيفرقون بينهما تفرقاً . وانظر على سبيل التمثيل استخدام أبي حيان (البحر، ٢٣٧/٣) مصطلحي (الجملة الابتدائية) و(الجملة المستأنفة) بداليتين مختلفتين ولا يمنع هذا أن يكون بينهما عموم وخصوص وهو ما جعل ابن هشام يوحد بينهما .

٧- ص ٥٤، س ٢٩: قوله «وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ يعد المفعول الواقع بعد

القول (قالت اليهود) جملة ابتدائية أيضاً لأنه في أول نص .
 ينبغي التنبيه هنا إلى أن هذه الجملة ابتدائية بالنسبة
 لنصها الذي هي جزء منه لكنها مع نصها جزء من الجملة
 السابقة فهي مقول القول ، ولذلك فهي في محل نصب
 مفعول به ، وهي بهذا الاعتبار ليست ابتدائية . وقد أشار
 إلى وجود نصين النص الأكبر والنص الأصغر ولكنه لم
 يوضح على الصورة التي وصفناها .

٨- ص ٥٥، س ٢٦: عدد حروف الاستئناف وذكر
منها: «إذن (غير العاملة)». وقال في ص ٥٨، س ١:

"إذن غير العاملة :

"إذن"، في نظر المدرسة التونسية، حرف استئناف مطلقاً. وفي رأينا أنها للاستئناف إذا لم تعمل النصب في الفعل المضارع الذي يليها حين تدخل على الجملة الفعلية نحو «إذا أظنك صادقاً» وهي لم تنصبه لأنه يدل على الحاضر لا المستقبل، أما إذا دل على المستقبل فإنها

تنصبه نحو إذا أكرمك، وتكون عندئذ جزءاً لا يتجزأ من الجملة التي تليها.

وفي هذا اضطراب فالتصدرة هي العاملة؛ فإن تأخرت أو أدرجت ترك العمل بها، وأجاز حيثئذ بعض النحويين أن تكتب بالالف (إذا). وقد وردت عند المؤلف بالتون ووردت بالالف في حال إعمالها وإهمالها وهذا مخالف لمذاهب النحويين ولست أرى فرقاً بين العاملة ونهضة في حال تصدعهم اجسة. وذ نجس لعممة الجملة جزءاً مما قبلها كما زعم. قال القرشي: «أما حال إعمالها فإن لا يقع بعد حرف عطف، ولا يكون ما بعدها تمة ما قبلها، وفعلها مستقبل كقولك في جواب من يقول: أنا أتيت غدا: إذن أكرمك» لأنها حرف يقتضي المستقبل، فإذا دخل عليه ولم يكن مانع عمل النصب كـ «أن»، وأما حال إلغائها أن لا يكون فعلها مستقبلاً كقولك في الجواب: إذن أظنك كاذباً، أو يكون ما بعدها تمام ما قبلها كقولك: أنا - إذن - أكرمك بالرفع؛ لأن المبتدأ استحق الفعل للخبرية قبل استحقاق «إذن» له، وكقولك إن تكرمني إذن أكرمك، بالجزم جواباً للشرط (شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٩٨٩ م: ص ٤٤٧).

٩ - ص ٦٠، س ٢٨: أشار إلى احتمال التباس جملة الاعتراض بالمركب بواو الحال، وذكر مقاييس تمييز لهما، ولكنه أهمل أهم مقياس وهو المعنى الذي تدل عليه جملة الحال وهو ما يقدر بـ «في حال كذا». وقد يجوز تعويض الجملة الحالية بحال مفردة، ولا يجوز ذلك في جملة الاعتراض.

١٠ - ص ٦٦، س ١٢: أعرب ما يسميه المركب باسم الشرط مبتدأ وجواب الشرط هو الخبر، وذلك في مثل: من يجتهد ينجح. وهذا الإعراب يناله الضعف في جهات:

أ - يعني القول بذلك أن الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، وهذا سمة الجمل البسيطة لا المركبة كالجملة الشرطية، وهو يجعل الجملة جملة اسمية لافعلية وكونها فعلية هو المشهور في تصنيف الجملة الشرطية، وقد ناقشت هذه المسألة المشكلة في كتابي (الجملة الشرطية عند النحاة العرب، مطبعة الدجوي/ القاهرة، ١٩٨١ م: ص ١٦٥ - ١٦٧، ١٦٨ - ١٦٩).

ب - إعراب اسم الشرط مبتدأ يسوي بينه وبين الاسم الموصول:

من يجتهد ينجح: مبتدأ وخبر

ج - قد تحتاج الجواب إلى الربط بالفاء والخبر ليس كذلك.

د - الجواب قد يتحقق أو لا يتحقق، وليس كذلك الخبر.

هـ - حدوث الجواب معلق على حدوث الشرط، وليس كذلك الخبر مع المبتدأ.

والذي يمكن قوله هنا: إن أسماء الشرط قدمت فتضمنت حرف الشرط ففقدت وظيفتها الأولى في الجملة قبل التقديم، فهي لا محل لها من الإعراب في رأيي، ولا ينقض هذا تصرف (أي) إعراباً فهو إعراب محمول معها قبل نقلها. وعلى هذا يمكن أن نعرب الجملة على هذا النحو:

من: اسم شرط مضمن الحرف (إن)، لا محل له من الإعراب.

يجتهد: فعل الشرط مجزوم بحرف الشرط

المضمن. والفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم المقدم.

ينجح: فعل جواب الشرط مجزوم بحرف الشرط

المضمن. وفاعله مستتر يعود إلى الاسم المقدم.

١١ - ص ٧٣، س ٢٧: قوله عن (إذا): «ولكن

بعض النحاة المحدثين عدوها اسم شرط والصواب، في نظرنا، أن تعامل معاملة الظروف غير الجازمة رغم ما تتضمنه من معنى الشرط».

ويجدر التنبيه إلى أن الجملة في النمط الثاني يمكن أن تكون طلبية مشروطة، فليس ذلك خاصاً بالخبرية. انظر (الجملة الشرطية، ٣١٥، ٣٥٥).

١٧- ص ٨٢: من المناشط على درس المركب الشرطي ما قد يفوت الغرض منه مثل رقم (٤، ٥) ففي الأول يطلب منه كتابة رسالة إلى صديق فيها تفصيل شروط الإقامة عند عائلته، والثانية بيان الشروط التي يقتضيها النجاح في الدراسة في الخارج، وكل ذلك يمكن أن يتحقق وإن لم يستخدم المركب الشرطي فالشرط بالمعنى اللغوي لا يستوجب الشرط بالمصطلح النحوي، وكثير من الشروط التي نقرأها في العقود والمعاهدات والتعليمات خالية من التراكيب الشرطية؛ فكان عليه أن ينص على وجوب استعمال التركيب الشرطي في كتابته.

١٨- ص ٨٣، س ٣: ورد في النص: «متى يشب إليك رشك يا ولدي تتيقن...» المشهور في الاستخدام الآن ثاب الإنسان إلى رشده، وكذلك ورد في المعجم الوجيز، ولكن توجيه الاستخدام في هذا النص على معنى الفعل وهو الرجوع فالمعنى: متى يرجع إليك رشك تتيقن...

١٩- ص ٨٥، س ١: المركب الإضافي لم يبين المؤلف أن هذا المصطلح جديد في دلالاته ويختلف عن المصطلح النحوي الذي يدل على نوع من الأعلام، وهي التي تكون مركبة تركيباً إضافياً مثل: عبدالله وعبدالرحمن.

٢٠- ص ٩٢، س ٦: قوله: «ولعل الحالة الوحيدة التي يحذف فيها المضاف إليه فعلاً هي أن تكون ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى نحو: "رب اغفر لي" وهو حذف صوتي لا نحوي والدليل على ذلك بقاء الجر».

ليست الحالة الوحيدة لأن المواضع التي يقول النحاة يحذف المضاف فيها خاصة بورود ألفاظ مبهمة لا تبضح إلا بإضافتها فورودها بدون مضاف إليه يقتضي تقديره

لبیان المعنى. وقد عدد طاهر حمودة الألفاظ التي يحذف بعدها المضاف إليه (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ٢١٢ - ٢١٤). أما حذف ياء المتكلم فقد بين طاهر حمودة أنه يمكن عده من تقصير الحركة الطويلة فلا حذف إذن (السابق، ٢١٣). أما قوله (بقاء الجر) فهو وهم فهذه الكسرة ليست علامة جر؛ بل هي حسب رأي النحويين حركة المناسبة التي تسبق ياء المتكلم وعلى رأي الأصواتيين المحدثين هي الحركة القصيرة بعد تقصيرها ولا وجود لكسرة قبل ياء المد عندهم إذ ياء المد حركة. ولعله أراد بالجر الكسر توسعاً.

٢١- ص ٩٣: على الرغم من الإحاطة الشاملة بموضوع الإضافة فقد فاتته ذكر علاقة الإضافة بالثنية والجمع؛ إذ قد يكسب الاسم الثنية بإضافته إلى المثني مثل: أشهر عاشقين عند العرب هما فيس وليلى. وقد تناول هذا بالبحث أحمد حاطوم (اللغة ليست عقلاً، ص ٣٨ - ٧٠).

٢٢- ص ٩٤، حاشية ٢١: انتصر لرأي ابن هشام وهو أن (كلما) كلمة واحدة؛ ولكنه لم يعلل لذلك، ولم يصنف (ما)، ويظهر لي أنها زائدة كافة تهى لكل أن تدخل على الفعل.

٢٣- ص ٩٨، س ٩: يعرف النعت بأنه مكمل لتبوعه... إلخ؛ ولكنه لا يشرح بعض المصطلحات مثل (تابع). فإن كان يحتج بمعرفة الدارس لهذا قبل فالتعريف لا حاجة به إليه هنا. وكان من الأولى وهو المعنى بنحو المركبات أن يبين عناصر المركب، وأن يعرف هذا المركب فيقول هو ما تألف من منوعات ونعت، ثم يبدأ إن شاء بتعريف المنوعات فالنعت.

٢٤- ص ٩٩، س ٣ من الأسفل: عدد في هذا المدخل حالات مخالفة النعت للمنوعات وفاته المخالفة في العدد إذ قد يأتي الجمع بعده نعت مفرد، مثل قوله تعالى: ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾.

ابن عقيل للألفية، عناية النجار، ١/ ١٧٩)، وانظر: ابن هشام، المغني: ١/ ٣٠٢.

١٤- ص ٧٩، س ٣: عدد حالات ارتباط جملة جواب الشرط بالفاء وفاته حالة هي: الشرطية، نحو: إن تأتني فإن تحدثني أكرمك. انظر (الجملة الشرطية، ٢٩١). أما النوعان في (ط، ي) فيمكن عدهما شيئاً واحداً، فهما مثالان على الربط بالفاء لأن الجواب جملة اسمية.

١٥- ص ٨٠، س ٢٣: مثل على حذف فعل الشرط بالجملة: «هذب سلوكك وإلا ندمت». ولكنه أخطأ التقدير الصحيح فقال: «هذب سلوكك (وإن لم تفعل) ندمت».

وليست هذه طريقة التقدير المعروفة؛ بل يجب المحافظة على أداة النفي، وعلى الفعل المحذوف يقال: وإن لا تهذبها. انظر (الجملة الشرطية، ٣٣٨).

١٦- ص ٨٠، س ٢٥: مثل لحذف الجزاء بالجملة: تندم إن لم تجتهد.

وقال: «ليس في هذه الجملة تقديم وتأخير والدليل على ذلك أن الفعل تندم مرفوع. وإنما جزاء الشرط فيها محذوف. وقد حذف لأنه ورد في الكلام ما يدل عليه وهو تندم».

قلت: من الغريب أن يتابع النحويين في هذا المذهب وهو الذي يقدم كتاباً عن نحو المركبات إذ كان الأولى أن يفرق بين تصدر المركب الشرطي وتأخيره، وقد بينت في كتابي (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) أن في العربية غطين من الجمل.

أحدهما: الجملة الشرطية الجزائية

أداة شرط + جملة فعلية بسيطة + جملة فعلية بسيطة.

الثاني: الجملة الخبرية المشروطة

جملة خبرية + أداة شرط + جملة فعلية بسيطة.

الخلاف في عد (إذا) شرطية أو ظرفية قديم قبل المحدثين، ولكن تضمنها معنى الشرط هو الذي جعلها شرطية كما جعل الأسماء للوصولة أو أسماء الاستفهام الأخرى أسماء شرط. وانظر (الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ص ١٩٨ - ٢٣٠).

١٢- ص ٧٧، س ١٦: تحليل الأداة الواردة في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ (قرآن كريم).
إما: إن + ما نافية.

قلت: ليست هذه نافية بل زائدة على نحو زيادتها مع (إذ: إذما)، و(حيث: حيثما). وانظر قول ابن هشام في المغني وهو أحد مصادر الكتاب عن زيادة (ما) بعد أداة الشرط ١/ ٣٤٧، وانظر في التسميات المختلفة التي أطلقت على (ما) وليس منها كونها نافية (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) ص ١٨٢ حاشية ٣.

١٣- ص ٧٨، س ٥: المركب بحرف الشرط «لولا».
س ١٨: المركب بحرف الشرط «لوما».

الذي صرح بشرطية لولا الشلويني (التوطئة، ٢٣٦) أما غيره فليست عندهم بشرطية، فهذا ابن هشام يقول إنها تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، وبمنزلتها «لوما» (المغني، ١/ ٣٠٢، ٣٠٦).

ص ٧٨، س ١٥: قوله عن حذف خبر (لولا): «وزعم بعض النحاة أن الخبر إذا لم يكن كوناً مطلقاً وجب ذكره نحو: (لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة) وفي هذا شك».

لم يبين المؤلف سبب الشك ولا بواعثه على الرغم من وضوح الشاهد الذي استشهد به. وما ذكره من زعم بعض النحويين غير دقيق؛ فالمشهور عنهم أن الخبر إن كان مقيداً فإما أن يدل عليه دليل فيجوز ذكره وحذفه أو لا يدل عليه دليل فيجب ذكره (انظر: شرح

شرح المفصل ٩٧/٦)، لكن المدرسة التونسية تعد توفر
فضلة (التمييز هنا) ضرورياً لقيام اسم التفضيل مقام
الفعل ولا فهو مجرد مفردة .

ولا نجد بالرجوع إلى الموضوع المحال إليه من شرح
المفصل ما يفيد ما نسبته إلى النحويين؛ بل الموجود أن
(من) قد تذكر أو تقدر قال ابن يعيش : «اعلم أنهم قد
يحذفون (من) من أفعل التفضيل إذا أريد به التفضيل
ومعنى الفعل وهم يريدونها فتكون كالمنطوق بها نحو
زيد أكرم وأفضل فلم تأت بألف ولام كما لم تأت بها مع
من لأن الموجود حكماً كالموجود لفظاً ومنه قوله عز وجل
﴿وَنَحْنُ خَيْرٌ مِّنْهُنَّ﴾ يعنى السر وأخفى» أي أخفى
منه أي من السر «(شرح المفصل، ٩٧/٦)، وقال في
موضع آخر : «إن حذفته وأنت لا تريده صرفته [أفعل
التفضيل] وكان كسائر الأسماء نحو أفعل لأنه إنشا يكون
صفة إذا كان معه (من)» (شرح المفصل، ٩٨/٦) .
والأمثلة التي يمثلونها لأعمال اسم التفضيل ملتزم
ذكر من معه .

٣٤- ص ١٤١، س ٢٢: الكلام على (أي) إعراباً
وبناءً مقتضب لا يفيد حقها، وكذا في الحاشية (٢٥) .
وليس صحيحاً ما نسبته إلى سيبويه من أنها تبنى على
الضم إذا أضيفت؛ إذ يشترط سيبويه مع هذا حذف
صدر صلتها (الكتاب ٤٠٠/٢)، وانظر : شرح ابن
عقيل، عناية النجار، ١/١٢١) .

٣٥- ص ١٤١، س ٢٣: استخدم مصطلح
اسم الموصول والصحيح الاسم الموصول؛ إذ الموصول
نعت للاسم .

٣٦- ص ١٤٩، س ٢: نقل عن ابن يعيش نصاً
فيه أن حرف الجر والاسم المجرور في موضع
نصب بالفعل، وقال إن ذلك يدل على تفتن هذا
النحوي القديم إلى أن الجار والمجرور يؤلفان مركباً
له وظيفة واحدة .

والصحيح أن سيبويه قد سبق ابن يعيش إلى ذلك
قال: «ولو قلت: مررت بعمرو وزيداً لكان عريباً،
فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول
منصوب» (الكتاب، ٩٤/١) .

٣٧- ص ١٤٩، س ٢٦: «حروف تكون حرفاً
وفِعلاً: نحو حاشا، عدا» انظر: التعليقة القادمة .

٣٨- ص ١٥٠، س ١: التقسيم الرابع (طبقاً لمدى
شروع الحرف)، وذكر فيه إسقاط ابن هشام لأربعة
حروف جر لشذوذها .

والعلة في صنع ابن هشام أنه يؤلف كتاباً تعليمياً
فحسن منه هذا الإسقاط، وأحسب أن هذا الكتاب هو
أيضاً كتاب تعليمي؛ لذا كان من الأولى الإشارة إلى
هذه الحروف والحروف التي مر ذكرها في التعليقة
السابقة في الحاشية .

٣٩- ص ١٥١، س ٤ من الأسفل: مثل لوظائف
بعض المركبات بحروف الجر بالجملة:
ذهب صالح إلى تونس .

ويرى أن المركب (إلى تونس) يكون ظرفاً إن دلت
إلى على الاتجاه، ويكون مفعولاً به إن دل (ذهب إلى)
على الفعل قصد، والنحويون يعبرون عن ذلك بما هو
أدق وأظهر وهو التضمنين فالفعل قد يضمن معنى فعل
غيره ولكنه بسبب هذا التضمنين يأخذ حكمه تعدية
ولزوماً، ولذلك إن أريد معنى الفعل قصد في ذهب
وجب حذف حرف الجر فيقال: (ذهب صالح تونس)،
ولا يصح الزعم بالتضمنين مع وجود حرف الجر إذ لا
دليل على ذلك ولا بد في هذا أن يصار إلى الأصل . ومثل
هذا يقال عن المثال الثاني في الفقرة (ب) ص ١٥٢،
س ٣. وانظر في درس التضمنين (الشمان، قضايا
التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ١٦٠ - ١٧٢) .

٤٠- ص ١٥٢، س ٨: قوله: «ج - أشرف الرجل
على الموت»

٣- بدل المضمّر من المضمّر :

رأيتك إياه .

وهذا مخالف لما نص عليه ابن مالك في التسهيل ،

قال ابن عقيل :

«ولا يبدل مضمّر من مضمّر - نحو : رأيتك إياك .

ولا من ظاهر - نحو : رأيت زيداً إياه . وما أوهم ذلك

جعل توكيداً - كالمثاليين السابقين . قال المصنف :

ومثلت بهما جرياً على عادة المصنفين ، والصحيح عندي

أن نحو : رأيت زيداً إياه لم يسمع في كلام العرب ، نثره

ونظمه ، ولو استعمل كان توكيداً . (المساعد على

تسهيل الفوائد ، ٢/ ٤٢٩ - ٤٣٠) .

٣١- ص ١١٠ : فاته أن يبين أمراً مهماً وهو الفرق

بين البدل ، وما يسمى عند النحويين بعطف البيان .

٣٢- ص ١١٦ ، س ٥ : قوله : «الحالة الأولى :

توكيد ضمير متصل بضمير منفصل نحو : نجحت أنت .

ويشترط في الضمير المؤكد به أن يكون ضمير رفع

لا ضمير نصب لأنه إن كان ضمير نصب أعرب بدلاً

نحو : رأيتك إياك .

في قوله مخالفة للمشهور من أقوال النحويين في

مسألتين الأولى قوله أعرب بدلاً ، وقد بينت في

الملاحظة ٣٠ (ص ١٠٩ س ٥) خطأ مذهبه ، والمسألة

الثانية توهمه أن ضمير الرفع المنفصل لا يؤكد به إلا

ضمير الرفع المتصل ، قال ابن عقيل : «يجوز أن يؤكد

بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل : مرفوعاً كان

نحو : قمت أنت ، أو منصوباً ، نحو : أكرمتني أنا ، أو

مجروراً ، نحو : مررت به هو ، والله أعلم . (شرح

ابن عقيل للألفية ، عناية النجار ، ٢/ ١٦٤ - ١٦٥) .

٣٣- ص ١٣١ ، حاشية ١٦ : قوله عن إعمال اسم

التفضيل مثل : محمد أكرم خلقاً : «لم يشترط النحاة

القدامي تطلب اسم التفضيل غير المقترن بـ «ال» وغير

المتبوع بـ «من» تمييزاً ليصح إعماله (انظر : ابن يعيش :

٢٥- ص ٩٨ ، س ١٥ : ذكر تعريف النعت السببي

ومثل له ، ثم قال : «هكذا عرفه النحاة العرب

القدامي . ولكنه في نحو المركبات مجرد جزء من

مركب شبه إسنادي» .

تحتاج هذه العبارة إلى ما يزيدها وضوحاً كأن يقال

بعد (شبه إسنادي) : وهذا المركب هو النعت .

ولكن هذا المذهب بحاجة أن يفسر تبعية هذا اللفظ من

حيث الإعراب ، وهذا خلاف ما بين النعت السببي والنعت

بالجملة فالجملة في محل إعراب أما النعت السببي فمعرب

يظهر عليه الإعراب . وهذا المذهب بحاجة إلى التنبيه إلى

أن المركب النعتي مؤلف من : اسم المنعوت + مركب شبه

إسنادي ، فنحن أمام مركب كبير ومركب صغير .

٢٦- ص ٩٨ ، س ٧ من الأسفل : ذكر هنا أغراض

النعت مع أنه أعرض عن ذكر أغراض الإضافة معتذراً بأنها

تدخل في باب علم المعاني : انظر (ص ٩٥ ، س ١٠) .

ولم يفرق بين الأغراض الأصلية والفرعية ، وأهمل

من الفرعية غرضين الإبهام ، نحو : تصدقت بصدقة

كثيرة ، والتفصيل نحو : زارني رجلان نجدي وحجازي .

٢٧- ص ٩٩ ، س ٢١ : ذكر هنا نوعاً من النعت وهو

نعت بالجملة ، وكان يحسن به أن يسرد ما ينعت به متوالياً

في موضع بدلاً من أن يفرقه ، إذ ذكر منه النعت بالجامد

والنعت بالمصدر وبالجملة الإنشائية في ص ١٠١ ، وفاته من

الأنواع النعت بشبه الجملة (الجار والمجرور ، الظرف) .

٢٨- ص ١٠١ ، س ٢ من الأسفل : اطرء

استخدامه لمصطلح النعت إلا في هذا الموضع ، إذ قال :

الوصف بمركب إسنادي إنشائي .

٢٩- ص ١٠٧ ، س ٦ : عرف البدل ولكنه لم

يعرف المركب البدلي أو يبين مكوناته .

٣٠- ص ١٠٩ ، س ٥ قوله :

٢- بدل المضمّر من المظهر :

رأيت زيداً إياه .

لم يذكر النحاة العرب القدامى «أشرف على» من بين أفعال المقاربة والحقيقة أنه بمعنى (كاد).

لذلك فإن (الرجل) اسم أشرف و (على الموت) خبره . وما يذهب إليه فيه تجاهل لطبيعة أفعال المقاربة ووظيفتها، فهي أفعال مساعدة تأتي بصحبة أفعال أخرى لتدل على قرب حدوثها، ويمكن أن تحذف فيعود التركيب إلى الابتداء والإخبار فقولك : كاد الرجل يموت، تصير بعد الحذف : الرجل يموت . وليس يمكن هذا في مثاله .

وأهم من ذلك أن الدلالة على قرب حدوث الفعل في مثاله مكتسبة من السياق لا التركيب النحوي المصطلح عليه، ولو فعل النحويون فعله لضاعت الحدود بين التراكيب، وهذا الذي يذهب إليه مترلق يقع فيه بعض اللغويين المحدثين الذين ينطلقون من الدلالة ويضربون صفحاً عن التراكيب ووظائفها وحدودها .

ودلالة (أشرف على) على (كاد) في الأصل مجازية، ومن الحقيقة القول : أشرف الرجل على الجبل . وإن يرد الاعتماد على المعنى ؛ فإن عليه أن يضم إلى أفعال المقاربة أفعالاً كثيرة مثل : قارب الرجل على الانتهاء من عمله، اقترب الرجل من الموت، أزفت ساعة الرجل، دنت منيته، حانت وفاته .

٤١- ص ١٥٢، س ٥ من الأسفل : قوله : «كما أن المجرور فيه ليس متعلقاً بحرف الجر» والصحيح أن التعلق يكون بالفعل لا بالحرف إلا إن كان يريد بالباء السببية أي بسبب حرف الجر .

وفاته في هذا الموضع الإشارة إلى القسم الثالث من أقسام حروف الجر وهو الحرف الشبيه بالزائد مثل (رب).

٤٢- ص ١٥٣ : فاته من مباحث حروف الجر استعمال بعضها أسماء مثل (عن) و (على) و (الكاف)، (مذ، ومنذ) . وفاته ذكر زيادة (ما) بعد الحروف (من وعن والباء) دون كف عن العمل وبعد (رب، والكاف) مع كفه عن العمل .

٤٣- ص ١٦٠، س ٩ : الكلام على العطف المباشر وغير المباشر أورد فيه مذهب أبي زيد الأنصاري إلى العطف بدون أداة مثل : أكلت خبزاً لحماً تمرّاً، أي خبزاً ولحماً وتمرّاً، وذكر مخالفة غيره له، ثم ذكر متابعة المدرسة التونسية لذلك .

ولكنه مثل بقوله : رأيت ولدّاً طويلاً نحيلاً . وهذا المثال مختلف عن مثال أبي زيد إذ المثال هنا من قبيل تعدد النعت، وليس من قبيل العطف بدون أداة عطف وقد يجب عطف النعت بالواو، وقد لا يجب حسب التفصيل الوارد في كتب النحويين (انظر شرح ابن عقيل : ٢ / ١٥٠ - ١٥١)، قال ابن عقيل : «إذا تكررت النعوت، وكان المنعوت لا يتضح إلا بها جميعاً وجب إتباعها كلها؛ فنقول : مررت بزيد الفقيه الشاعر الكاتب» (شرح ابن عقيل : ٢ / ١٥١) .

أما حذف حرف العطف فقد تابع الأنصاري الفارسي وابن عصفور وابن مالك (انظر : أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٢ / ٦٦١) .

٤٤- ص ١٦٢ : أهمل المؤلف الحديث عن عطف البيان .

٤٥- ص ١٦٢، س ٩ : قوله : «لم نتعرض إلى معاني حروف العطف لأنها تدخل في نظرنا في باب علم المعاني» .

وهذا القول فيه إجحاف بحق الدرس النحوي وخطأ بين معاني الأدوات والتراكيب في مستويين أحدهما الإشاري الذي هو جزء من النحو والبلاغي الذي هو موضوع علم المعاني، وهذه المعاني لازمة لإجراء التدريب الثاني من المناشط إذ لا يمكن استعمال حروف العطف بدون معرفة لوجوه استعمالها، وهذه الوجوه التي يهتم بها النحو، ومثال ذلك : «أعجبني زيد وكرمه» فالنحوي يعرف للواو هنا معنى التشريك أي معناها الوظيفي في التركيب أما عند البلاغي «فإن

بالنعت أو الحال أو العطف أو الإضافة . ولذلك ساغ في عرفهم أن يكون الاسم المقيد بنعته مركباً فاعلاً، وهنا يسوغ أن يكون الاسم المقيد بما استثنى منه مركباً فاعلاً.

٤٧- ص ١٧٠، س ٢ من الأسفل : أعرب (غير صالح) حالاً . وهذا موافق لمذهبه الذي رددناه في الملاحظة ٤٦ ص ١٦٨، س ١١ .

٤٨- ص ١٧١، س ٣ : أعرب (سوى علي) ظرف مكان متابعاً في ذلك بعض النحويين والتقدير عنده : جاء الأولاد سوى علي : مكان علي .

وأحسب أن هذا التقدير لا يعطي الجملة ما فيها من الاستثناء، ولذلك فأنا مع الزجاج وابن مالك في أنها مثل غير وأنها للاستثناء بدليل إمكان إحلال غير محلها . (انظر مذاهب النحويين في ارتشاف الضرب لأبي حيان، ٢/ ٣٢٦) .

٤٩- ص ١٧١، س ٣ من الأسفل : قدم استعمال (خلا وعدا وحاشا) حروفاً في الاستثناء وأخر استعمالها أفعالاً، والأولى أن يعكس ذلك لأن استعمالها أفعالاً هو الأشهر وهذا ما قرره ابن مالك في الألفية قال : واستثن ناصباً بليس وخلا

ويعدا، وييكون بعد (لا)

واجرر بساقي يكون إن ترد

وبعد (ما) انصب، وانجرار قد يرد

وحيث جراً فهما حرفان

كما هما إن نصباً فعلاً

٥٠- ص ١٧١، س ١٤ : قوله عن الاستثناء بغير :

«أما إذا كانت مرفوعة فهي صفة للاسم الذي قبلها ولا وجود في الجملة لاستثناء نحو :

لم يأت أحد غير صالح» وقد أحال في ذلك إلى :

المغني لابن هشام . والذي في المغني مخالف لما جزم به وهذا نصه : «والثاني : أن تكون استثناء ؛ فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام ؛ فتقول :

العطف فيه للدلالة على أن لذات زيد أيضاً مدخلاً في أن يتعجب منه فلا يكون مثل أعجبنى زيد كرمه، وهو على أسلوب قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ أي رسول الله، ولما كان صلوات الله عليه من الله في قوة من الاختصاص بمكان، كان إيذاؤه إيذاءه» (الطبي، التبيان في البيان، ١٠٢) . وانظر لمزيد من معالجة هذه المسألة : عفت الشرقاوي، بلاغة العطف في القرآن الكريم : دراسة أسلوبية (دار النهضة العربية / بيروت، ١٩٨١م) .

٤٦- ص ١٦٨، س ١١ : يورد هنا مثلاً لمركب

اسمي بالاستثناء :

جاء الأولاد إلا صالحاً

ويورد مذهب المدرسة التونسية التي تعد (الأولاد إلا صالحاً) فاعلاً للفعل (جاء)، ويرد هذا لأنه حسب قوله لا ينسجم مع المفهوم الصحيح للاستثناء ؛ ولكنه يقترح إعراباً غريباً في : ص ١٦٩، س ١٢ إذ يعد (إلا صالحاً) حالاً . ولست أدري كيف ينسجم هذا مع المفهوم الصحيح للاستثناء ؛ إذ كيف تخرج الحال أحد أفراد الفاعل، وكيف يكون التقدير في جملة مثل :

ما جاء الأولاد إلا صالحاً

فهل يجوز أن نقدر : ما جاء الأولاد ينقصهم صالح دون أن ندخل في دائرة أخرى من التأويل، كأن نقول إن ما جاء تعني (تخلف) . وواضح أن هذا التقدير لا يثبت لصالحاً مجتئاً بخلاف الجملة .

وبالجملة فهذه التقديرات ليست خيراً من تقدير النحويين القدماء الذين جعلوا إلا بمعنى الفعل استثنى .

ولست أذهب مذهب المدرسة التونسية بل أميل إلى التمسك بأقوال النحويين العرب إلى أن يظهر ما هو أفضل منها ؛ ولكني أجد لمذهبهم وجهاً سائغاً ينسجم مع مذهبهم في المركبات، ذلك أن أداة الاستثناء والاسم بعدها يؤلفان قيداً على المستثنى منه كالمقيد الذي يكون

(جاء القوم غير زيد) بالنصب، و(ما جاءني أحدٌ غيرُ زيد) بالنصب والرفع، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ يقرأ برفع غير: إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ويؤيده قراءة النصب وأنَّ حُسْنَ الوصف في ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين (الضدين)، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع، لأنه لا وجه لها إلا الوصف. وقرئ ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ بالجذر صفة على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء، وهي شاذة، وتحتل قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل (لا إله إلا الله)* (ابن هشام، مغني اللبيب، ١/ ١٧٠ - ١٧١).

٥١- ص ١٧٢، س ٢٢: أعرب (ليس صالحًا) و

(لا يكون صالحًا) في الجملتين:

جاء الطلبة ليس صالحًا

جاء الطلبة لا يكون صالحًا

على أنهما جملتين استثنائيتين أو في موضع الحال. وليس هذا موقفًا لأن الجملة الاستثنائية منقطعة عما قبلها، ويمكن الاستغناء عنها دون إخلال بالمعنى والاستثناء يؤلف مع ما قبله جملة مترابطة، وأما الحالية فقد سبق أن بينت رأيي في مذهبه في التعليق على (ص ١٦٨، س ١١). وهو متابع في هذا ما ذكره ابن هشام في المغني مما هو موضع نظر عندي.

والرأي ما ذهب إليه عبدالكريم الزبيدي في بحثه القيم عن هذه الأفعال قال: «وعلى هذا الأساس أبني رأيي في هذه الألفاظ (عدا)، (خلا)، (حاشا)، (ليس)، (لا يكون)، فأرى أن هذه الألفاظ عندما استعملت في الاستثناء خرجت عن الفعلية، لأنها أفعال في الأصل، كما بينت سابقًا، وحملت تارة على (إلا)،

وتارة على (غير)». (دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيويه، ١٥٠).

٥٢- ص ١٧٢، س ٥ من الأسفل: أورد (لا سيما) على أنها من أدوات الاستثناء وتجاهل الخلاف في عدها منها بل رجحان القول إنها ليست للاستثناء؛ وهذا واضح فيها إذ لا يحل محلها (إلا). قال أبو حيان: «وعد جماعة من النحاة منهم الأخفش وابن حاتم، والنحاس في أدوات الاستثناء (لا سيما) لما رأوا ما بعدها مخالفًا لما قبلها بالأولية التي لما بعدها، والصحيح أنها ليست من أدواته وإنما ذكرها سيويه في باب (لا) التي لنفي الجنس، والمشهور والمعروف أن ما بعد (لا سيما) أولى بالمسند الذي لما قبلها من المسند إليه» (ارتشاف الضرب، ٢/ ٣٢٨).

٥٣- ص ١٨٣، س ١٥: قوله «حكم التمييز، في الأصل، النصب إلا أنه قد يجرب (من)».

ولم أجد من النحويين من نص على هذا سوى الرضي قال: «ونصب التمييز نص على كونه مميّزًا، وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر؛ فإنه علم الإضافة» (شرح الكافية، عناية: يوسف حسن عمر ٢/ ٥٧). ولكني أرى أن الأصل في التمييز أن يجرب (من)، ومنه ما يضاف إليه لتضمن الإضافة معنى (من)، فإذا تعذر ذلك صير إلى النصب. فالتمييز المنصوب إما عن قطع الإضافة بما يمنعها أو عن حذف حرف الجر (من)، مثال ذلك:

اشتريت خاتمًا من حديد --- اشتريت خاتم حديد
--- اشتريت خاتمًا حديدًا.

ولذلك اشترطوا نصب تمييز المقادير بعد مفرد تام، يكون منتهيًا بما يمنع الإضافة وهو التنوين ونونا التشية والجمع والإضافة والتركيب. قال الجندي: «إنما تم بهذه الأشياء لأنه إذا لم يكن فيه أحد هذه الأشياء كان مستهملًا للإضافة ومستدعيًا للإتمام بها؛ لأن المضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة، فبورود أحد هذه

الأشياء انسد طريق الإضافة وأزيع بابها فيتم» (الإقليد، شرح المفصل - مخطوط - ٤٠٨/١).

ومما يدل على أن النصب عن حذف الجار التمييز في: (ويحه رجلاً، ولله دره فارساً، وحسبك به ناصراً)، قال الجندي: «فانتصاب (رجلاً، وفارساً، وناصرأ) على التمييز؛ لأن التقدير: (من رجل، ومن فارس، ومن ناصر) وكل شيء حسن فيه (من) للبيان فهو تمييز» (الإقليد، شرح المفصل - مخطوط - ٤٠٩/١).

ولعل مما يستأنس به في أن النصب في التمييز ليس هو الأصل؛ تعبير سيبويه بأن ذلك فرار إلى النصب، قال: «وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفة طين خائفاً؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه» (الكتاب، ١١٧/٢).

٣ - أخطاء تحريرية:

أ - أخطاء نحوية:

١ - ص ٣٣، س ٢١، قوله: «فأنت ليس فاعلاً بل توكيداً للضمير المستتر».

والصواب أن يقول: «فأنت ليس فاعلاً بل توكيداً للضمير المستتر»؛ لأن العطف بـ (بل) هنا يوجب نقض النفي بليس فتوكيد ليس معطوفاً على (فاعلاً)، بل هو معطوف على الجملة فهو في التقدير خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. ولا يصح الإبقاء على النصب إلا على مذهب المبرد وهو إرادة النسق، وهذا غير مراد هنا إذ ليس المراد نفي التوكيد عن (أنت).

٢ - ص ٤٢، س ١٩، قوله: «تتفق وكثيراً من الأفكار التي أسسوا عليها نظرياتهم». والصواب: توافق كثيراً...؛ والسبب أن الفعل (تتفق) لا يسند إلى المفرد؛ بل يقال: الرجلان يتفقان، وقد يستخدم هذا الفعل بمعنى صادف فيسند إلى مصدر مؤول: اتفق أن جاء زيد. وليس هذا مراداً في السياق المذكور. على أن

المعجم الوجيز لمجمع القاهرة أورد: اتفق مع فلان وافقه وكذا في أقرب الموارد. ولكنني أرى أن الفعل متى كان بمعنى (تفاعل) الذي يقتضي فاعلين أو أكثر وجب أن يسند إلى غير الواحد.

٣ - ص ٥٩، س ١٢، قوله: «إلا أن ليست أداة بل أداتين هما (إلا) و(أن)» والصواب: بل أداتان. والعلة ذكرتها أعلاه في تصحيح: ص ٣٣، س ٢١.

٤ - ص ٥٩، س ١٧، قوله: «لما كانت حرف موصول». والصواب: لما كانت حرفاً موصولاً. لأن موصولاً صفة للحرف، إذ لا يصح تقدير اللام هنا فيقال: حرف للموصول.

٥ - ص ٦٤، س ٢٠، قوله: «وإن تفرج عن كربتي...». والصواب: وإن تفرج عني كربتي. لأن تفرج يتعدى إلى الكربة بنفسه.

٦ - ص ٩٧، س ١٥، قوله: أهذا الذي تزوجته رجل أم طفل؟ والصحيح أن يقول: أرجل هذا الذي تزوجته أم طفل؟ لأن ما يأتي بعد (أم) يجب أن يعادل ما بعد الهمزة.

٧ - ص ١٦١، س ١٨: مثل للعطف بـ (بل) على خبر (ما) الحجازية: «ما زيد قائماً بل واقفاً هذا عطف على اللفظ».

مركب بالعطف خبر «ما».

وهذا النصب غير جائز إذ الوقوف ليس من خبر (ما) فما نفت الوقوف أما القعود فلم تنفه وليست متسلطة عليه، قال ابن عقيل: «إذا وقع بعد خبر "ما" عاطف فلا يخلو إما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده؛ وذلك نحو: (بل) و(لكن)؛ فتقول: ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: لكن هو قاعد وبل هو قاعد، ولا يجوز نصب (قاعد) عطفًا على خبر (ما)؛ لأن (ما) لا تعمل في الموجب. وإن كان الحرف

العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو ونحوها جاز
النصب والرفع، والمختار النصب، نحو: «مازيد قائماً
ولا قاعداً، ويجوز الرفع فتقول: ولا قاعد، وهو خبر
لمبتدأ محذوف، والتقدير: ولا هو قاعد» (شرح ابن
عقيل، عناية النجار، ١/٢١٧).

٨- ص ١٦١، س ٢١: مثل للعطف بـ (بل) على
خبر (ما) الحجازية: «مازيد بقائم بل واقفاً هذا عطف
على المحل...». وهذا النصب غير جائز لما بيته في
التعليقة السابقة.

٩- ص ١٦٦، س ٢٠: ورد في النص: «وهب
الناس ليس هو...».

س ٢٣: ورد في النص: «فقد الرجال لا يكون هو
...». والصواب: وهب الناس ليس إياه... فقد
الرجال لا يكون إياه.

جاء في (تاج العروس للزبيدي، مادة: ليس):
«ولك أن تقول: جاءني القوم ليسك، إلا أن المضمّر
المنفصل هنا أحسن، كما قال الشاعر:

ليست هذا الليل شهر لا نرى فيه غريباً
ليس إياي وإياك ولا نخشى رقباً

... قال ابن الأثير: «وفي (ليسك) غرابة فإن أخبار
(كان) وأخواتها إذا كانت ضمائر؛ فإنما يستعمل فيها كثيراً
المنفصل دون المتصل، تقول: ليس إياي وإياك».

ب- أساليب:

١- نجد بعد الأساليب القريبة من لغة العامة مثل قوله:
«وهو اتجاه غير مقنع بالمرّة» ص ٣٧، س ١٧.

٢- ص ١٣٨، س ٥ من الأسفل: قوله: «تشتمل صلة
الموصول الاسمي عادة على...». لا ضرورة
لكلمة «عادة» هنا فالكلام يستقيم بدونها.

٣- ص ١٤٧، س ١٣، قوله: «يجذب مثل هذه الفرص».
الأجود والأفصح في نظري أن يقول: يجب مثل
هذه الفرص؛ وذلك لأمرين أحدهما أن هذا الفعل

ليس قديماً وضعاً بل هو مأخوذ من فعل جامد هو
(حبذا) المنحوت من (حب) و(ذا)، والآخر أن الفعل
(يجذب) يستخدم بمعنى (يفضل)، ولا تفضيل ثم...
٣- ص ١٦٠، س ١٧، قوله: «تبنت مفهوم
العطف...».

استخدام الفعل (تبني) شائع في لغة الصحفيين
وغيره أفضل منه لأن التبني هو اتخاذ الشخص ابناً. وهو
ترجمة حرفية للفعل (adopt) الذي يعني في الأصل تبني
الولد ثم استعير للدلالة على الاتخاذ والاختيار. وفي
العربية مقنع عن طريقة الأعاجم في لغاتها.

ج- أخطاء مطبعية:

١- ص ٥٥، س ٢٢: سواء أدخل ---، سواء أدخل.
٢- ص ٦١، س ٦: في قوله: «بلغت - وقد انحدرت
الشمس إلى الغروب - مدينة سوسة» جعل الجملة
الحالية بين شرطتين - -، والمألوف أن يستعمل
هذا للجمل المعترضة؛ فإن كان الغرض تمييزها فلا
حاجة إذ قد ميزها بخط تحتها.

٣- ص ٣٨، س ١٥: رقم هامش (٧٣) لا مقابل له في
الحاشية.

٤- ص ٧٤، س ٢٨: فعله --- فاعله

٥- ص ٨٣، س ٢: إن --- فإن.

٦- ص ٨٥، س ٢ من الأسفل: منها --- منهما.

٧- ص ٨٨، س ٦: كاتب للقاضي --- كاتب للقاضي.

٨- ص ٩٧، س ١٥: متساءلة --- متسائلة.

٩- ص ٩٨، س ٥: الأصغر --- الأصغر.

١٠- ص ١٠٠، س ٢: حجر --- حجر.

خَرَّب --- خَرَّب.

١١- ص ١٤٢، س ١٧: متركيين --- من تركيين.

١٢- ص ١٤٦، س ١١: فأنتهزت --- فأنتهزت.

١٣- ص ١٤٦، س ٢٠: وايتي --- وأتي.

١٤- ص ١٥١، س ٣ من الأسفل: إذ --- إذا.

١٧- ص ١٥٩، س ٦: بواسطة --- بواسطة .
١٦- ص ١٦٥، س ١٨: إشفائه --- شفائه .
في سطرين .

المصادر والمراجع

- الإسترايازي ؛ رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ) /
شرح الرضي على الكافية ، بغاية : يوسف حسن عمر
(جامعة قاريونس / ليبيا ، ١٩٧٣م) .
- الجندي ؛ تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر
(٧٠٠هـ) / الإقليد : شرح المفصل ، تح . محمود أحمد
علي كته الدراويش (رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر /
القاهرة ، ١٩٨٤م) .
- حمودة ؛ طاهر سليمان / ظاهرة أخذف في الدرس
اللغوي (الدار الجامعية / الإسكندرية ، ١٩٨٣م) .
- حاطوم ؛ أحمد / اللغة ليست عقلاً : من خلال اللسان
العربي (دار الفكر اللبناني / بيروت ، د . ت) .
- أبو حيان ؛ أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ) /
ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تح . مصطفى أحمد
النماس (ط ١ ، مطبعة المدني / القاهرة ، ١٩٨٧م) .
- البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد
معوض (ط ١ ، دار الكتب العلمية / بيروت ، ١٩٩٣م) .
- الزبيدي ؛ عبد الكريم جواد كاظم / دراسة نحوية في
علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه (ط ١ ، دار
البيان العربي / جدة ، ١٩٨٣م) .
- سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن قنبر (١٨٠هـ) / الكتاب ،
تح . عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة
للكتاب / القاهرة ، ١٩٦٦م) .
- الشرقاوي ؛ عفت / بلاغة العطف في القرآن الكريم
(دار النهضة العربية / بيروت ، ١٩٨١م) .
- الشلوبيني ؛ أبو علي (٦٤٥هـ) / التوطئة ، تح . يوسف
أحمد المطوع (دار التراث / القاهرة ، ١٩٧٣م) .
- الشمان ، أبو أوس إبراهيم / الجملة الشرطية عند النحاة
العرب (ط ١ ، مطابع الدجوي / القاهرة ، ١٩٨١م) .
- _____ / قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي
(ط ١ ، مطبعة المدني / جدة ، ١٩٨٧م) .
- الطبيبي ؛ شرف الدين الحسين بن محمد بن عبدالله
(٧٤٣هـ) / التبيان في البيان ، تح . توفيق الفيل وعبد اللطيف
لطف الله (ط ١ ، جامعة الكويت / الكويت ، ١٩٨٦م) .
- ابن عقيل ؛ بهاء الدين عبدالله (٧٦٩هـ) / شرح ألفية
ابن مالك ، تح . عبدالعزيز النجار (مطبعة الفجالة
الجديدة / القاهرة ١٩٦٧م) .
- _____ / المساعد على تسهيل الفوائد ، تح . محمد كامل
بركات (جامعة أم القرى / مكة المكرمة ، ١٩٨٠م) .
- الكيشي ؛ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف
القرشي (٦٩٥هـ) / الإرشاد إلى علم الإعراب ، تح .
عبدالله بركاتي ، ومحسن سالم العميري (ط ١ ، جامعة
أم القرى / مكة المكرمة ، ١٩٨٩م) .
- ابن هشام ؛ جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف
(٧٦١هـ) / مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تح .
مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (ط ١ ، دار الفكر /
دمشق ، ١٩٦٤م) .
- ابن يعيش ؛ أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (٦٤٣هـ) /
شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية / القاهرة ، د . ت) .